اتحاد المهندسين الزراعيين العرب
الأمانة العامة
دمشق - ص.ب : 3800
فاكس : 3339227
هاتف : 3335852

المؤتمر الفني الدوري الثاني عشر
التكامل العربي
في مجال انتاج المحاصيل الاستراتيجية
وتحقيق الأمن الغذائي العربي

اتفاقيات الجات الجديدة وآثارها على الزراعة العربية

اعداد
الزميل : عبد الوهاب المصري
نقابة المهندسين الزراعيين
الجمهورية العربية السورية

بيروت 8 - 11 / 9 / 1997

اتفاقية الفات الجديدة وآثارها على الزراعة العربية

الباحث الاقتصادى والاجتماعي
المهندس عبدالوهاب محمود المصـــرى

==========

الملخـــص

في عام 1947 ،وقعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (غات GATT).
وقد تضمنت الاتفاقية أحكاما أريد بها تمكين الدولة العضو في الاتفاقية من النفاذ إلى أسواق باقي الدول الاعضاء ، وبما يحقق التوازن بين الحماية المناسبة للانتاج المحلي وتدفق التجارة الدولية واستقرارها. فقد حددت في الاتفاقية التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة خاصة بتحريرالتجارة الدولية.

وضمن نطاق المفاوضات التجارية الدولية ، عقد أعضاء اتفاقية الفات ،منذ انشائها وحتى عام 1994 ،سبع جولات ، وكانت آخرها جولة أوروغواى ، التي إنتهت باعلان مراكش في 1994/4/15 ، وأسفرت عن اتفاقية جديدة اصبحت سارية المفعول في بداية عام 1995، وتتضمن/28/ اتفاقية فرعية ،وانشاء المنظمة العالمية للتجارة (WTO).

وقد انتهى بذلك " المارا ثون التفاوضي " الذى استمر نصف قرن ،وعطلته (في كثير من المراحل) خلافات بين اللاعبين حول المزايا والارباح واقتسام كعكة العالم النامي . وكان نصيب الامريكيين – في نهاية المطاف – هو الاكبر ، فكانت فرحتهم هي الاكبر ،وكان ان رفع الوفد الامريكي المفاوض تقريرا الى الادارة الامريكية جاء فيه :((لقد نجحنا في تحقيق 99٪ من أهدافنا)) !!!

ويعتبر كثير من الاقتصاديين ان المنظمة التي أنشئت بموجب الاتفاقية الجديدة ماهي الأداة جديدة للعولمة التي هي الاسم الحركي للهيمنة ، وثالثة الاثافي التي ستكوّن مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي " مثلث الشيطان " الذى سيحكم الطوق حول عنق العالم النامي .

ولان العالم النامي هو الطرف الاضعف ،فسيكون ،في لعبة تحريرالتجارة الدولية، هو الطرف الخاسر .. فالذى يلعب مع الشيطان – كما يقال – هوالخاسر ،والذى يقتسم العسل مع الدب – كما يقول المثل الايطالي – تكون حصته قليلة .. فأفقر 20٪ من سكان العالم ، مثلا ، لاينالون الا 0ر0٪ فقط من التجارة العالمية ،و2ر0٪ فقط من الائتمانات التجارية العالمية ،و3ر1٪ فقط من الدخل العالمي . ويقدر ان الزيادة المتوقعة في الناتج الاجمالي العام ،نتيجة تطبيق الاتفاقية الجديدة ،ستبلغ في عام 2005 حوالي 212مليارردولار،منها 36مليارردولار فقط(اى اقل من 17٪)للعالم النامي،ولن يغطي هذا المبلغ سوى ثلث العبء الذى سيولده " تحريرالتجارة"على هذا العالم البائس ،جراء زيادة اسعار السلع الزراعية ،وزيادة كلفة الخدمات المختلفة التي ستقدمها الشركات متعددة الجنسية بالاسعارالتي تفرضها . ولهذا سيبقى العالم النامي هوالخاسر دائما ،وهذا مايدعونا الى التركيز فيمايلي ،على السلبيات فقط

المنعكسات السلبية للاتفاقية على العرب

سنقدم ، فيمايلي ،نبذة مختصرة عن أبرزالمنعكسات السلبية لاتفاقية الغات الجديدة على الوطن العربي عامة ، وعلى انتاج وتجارة المحاصيل العربية خاصة..

1 — زيادة قيمة الواردات الزراعية : اذ يقدر ان اسعارالمنتجات الزراعية سترتفع ،نتيجة انخفاض الدعم الزراعي ، بنسبة تتراوح بين 24 — 33٪ عن متوسط الفترة 84 — 1986 . وتقدرالدراسات ان الزيادة في قيمة واردات السلع الغذائية العربية ،خلال سنوات الفترة 1995 — 2000 مثلا ، وفيمايتعلق بثمانية سلع رئيسية، ستبلغ حوالي 820 مليون دولار سنويا .

2 — تناقص الرفاهة الاجتماعية للمنتجين والمستهلكين : يقصد بالرفاهة الاجتماعية مجموع فائض المستهلك (وهوالتغير في الدخل اللازم لاعادة الفرد الى مستوى المعيشة السابق على تغير معين في السعر) ، وفائض المنتج (وهوالتغيرفي ارباح المنشأة الناجم عن تغير سعرى معين) ، والتغير في الايرادات الحكومية من التعريفة الجمركية وايرادات الضرائب . وتقدر احدى الدراسات ان الوطن العربي سيمنى بخسارة في الرفاهة (نتيجة زيادة اسعار الواردات من السلع الغذائية الثماني الرئيسية) ، خلال السنوات 1995 — 2000 مثلا ،قدرها 468مليون دولار سنويا، وتقدر دراسة اخرى ان مبلغ الخسارة سيتراوح (حسب درجات وانواع تحريرالتجارة العالمية) بين 291 — 948 مليون دولار سنويا .

3 — خسارة في حصيلة النقد الاجنبي : يقدر ان الوطن العربي سيخسر ،جراء تحريرالتجارة العالمية في مجال السلع الزراعية ،حوالي 664 مليون دولار سنويا، ويعود اكثر من نصف هذا المبلغ الى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من القمح، وتبلغ نسبة الخسارة الناجمة عن تجارة ثلاث سلع غذائية (هي القمح والرزوالسكر) اكثر من 80 ٪ من الخسارة .

4 — زيادة كلفة تطوير التقانة (التكنولوجيا) الزراعية : ويرجع ذلك الى النصوص الخاصة بحماية الملكية الفكرية في الاتفاقية الجديدة ،واطلاق يد الشركات متعددة الجنسية في تحديد كلفة الخدمات التي تقدمها الى العالم النامي .

5 — سيطرة الشركات متعددة الجنسية التي تقدم الخدمات التجارية : وذلك لقلة قدرات العالم النامي على التنافس مع تلك الشركات العملاقة ،والتي ستفتح أمامهاكل الابواب وتعامل كما تعامل الشركات الوطنية ، أوربما تعامل معاملة أفضل !

6— تعرض صادرات العالم النامي للايقاف (والاعادة الى المصدر): وذلك اما بحجة اغراق الاسواق ، أوبحجة مخالفة المواصفات القياسية .

7 — مصادرة القرار الوطني : اذ أن أخطرماجاءت به الاتفاقية الجديدة ،هو الزام الدول الموقعة على الاتفاقية بتعديل قوانينهاالداخلية بما يتفق مع الاحكام التي تنظمها الاتفاقية ! ولايخفى مالذلك من أثر على السيادة والارادة الوطنية .

وبالاضافة الى ذلك كله ، يخشى أن تتعرض قوانين المقاطعة العربية للكيان الصهيوني الى الالغاء بمجرد انضمام الكيان الصهيوني الى اتفاقية الغات الجديدة . وقد دعا مندوب الكيان الصهيوني (على هامش اجتماع مراكش عام 1994 المنوه به) الى انشاء سوق مشتركة في منطقة الشرق الاوسط . وليس خافياً مالهذا الامر من انعكاسات سلبية على القدرة التنافسية العربية في مجال التجارة الزراعية ، ومن انعكاسات سلبية اخرى على الوطن العربي في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية .. فليست تلك السوق (والموءتمرات الاقتصادية متعددة الاطراف التي تمهد لها) الاوسيلة لادماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية ،وشرعنة السيطرة الامريكية والصهيونية على المنطقة .

المقترحات

تمثل الاتفاقية الجديدة حول التجارة العالمية وانشاء المنظمة العالمية للتجارة تحدياً للأمة العربية كبيراً وغير مسبوق . وهذا مايفرض التحرك بجدية على أكثر من صعيد....

1 — فعلى صعيد الدولة الوطنية : لابد من وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تكفل تحقيق هدفين متكاملين،وهما :

* زيادة الانتاج (كماً وكيفاً) ،وبالتالي تقوية مركزالعرب في الاسواق والمحافل الدولية اقتصادياً وسياسياً ،وهنا ، لابد من التركيز على التنمية الزراعية الرأسية (أي بزيادة الانتاجية) ، لاعلى التنمية الزراعية الافقية (اى بزيادة عدد الوحدات الانتاجية) ، لان التنمية الاولى أقل كلفة ،وأسرع اثماراً ،وأجدى فنياً واقتصادياً وبيئياً وثقافياً في المنطقة العربية . ولابد ،كذلك ،من ان تقوم تلك التنمية على المشاركة الشعبية الحقيقية ،والاعتماد القومي على الذات ،والحفاظ على التوازن البيئي ،والتوزيع العادل لثمار التنمية ،ومع التركيز على النظام التعاوني في كافة المجالات .

* ترشيد الاستهلاك (كماً وكيفاً) . فان تتخلى عن شهوة من شهواتك (بتقليل كمية الاستهلاك) ، يعني ان تدمر سلاحاً من أسلحة العدو. وان نجعل نمط الاستهلاك منسجما مع نمط الانتاج (بأن نستهلك الانواع التي ننتجها ونستغني عن الاستيراد) ، يعني ان نزيد الجدوى الاقتصادية للوحدات الانتاجية الوطنية ،ونبعد عن الوطن خطر التبعية .

2 — وعلى صعيد الوطن العربي : ، لابد من تفعيل ماعقد في مجال التعاون العربي من اتفاقيات مضت عليها عشرات السنين دون تنفيذ ... فأفضل الجديد — كما يقول مثل روسي — هو القديم المنسي ،والامن الغذائي العربي يكون قومياً أولايكون . ومن أبرز مجالات التعاون العربي المطلوب : زيادة فعالية الاستثمارالزراعي العربي المشترك ،وتنشيط التجارة الزراعية البينية العربية ،واقامة مخزون استراتيجي عربي من الغذاء .

3 — وعلى صعيد العالم النامي ، لابد من تعاون العرب مع بقية دول تكتلات العالم النامي ،من اجل اقامة نظام للتبادل التجارى خاص بالعالم النامي، ويكون رداً على المنظمة العالمية للتجارة التي ستكرس هيمنة الدول الغنية واحتكاراتها . وسيكون اتباع « مبدأ المقايضة » عاملا اساسيا في نجاح النظام المطلوب .

اخيرا .. نحن ندرك تماما ان مانطرحه ليس — في معظمه — أمراً جديداً يطرح لاول مرة ، ولكن هناك أدوية طال اهمالها والمرض يتفاقم ،وأسلحة تراكم الصدأ عليها والخطر يتعاظم . والأمل معقود — بالدرجة الاولى — على التحرك السريع والجاد لمنظمات المجتمع المدني ، من جمعيات وتعاونيات ونقابات واتحادات . وبدون ذلك التحرك ، سيظل العرب ينحدرون الى اسفل الهاوية بصورة منهجية !!!

...

اتفاقية الغات الجديدة وآثارها على الزراعة العربية

الباحث الاقتصادى والاجتماعي
المهندس عبد الوهاب محمود المصرى

1 — المقدمة :

وقعت الاتفاقية العامة للتعريفات والتجارة (الغات) 23 دولة في 30/اكتوبر (تشرين الاول) 1947م ،وبدأ سريانها في اول يناير (كانون الثاني) 1948 ، وتضمنت احكاماً خاصة باقامة التوازن بين حماية الانتاج المحلي ،وزيادة معدلات التجارة الدولية ، حيث وضعت التزامات وحقوق للأطراف المتعاقدة خاصة بما يطلق عليه : تحرير التجارة الدولية . ومن أبرز احكام الاتفاقية (بايجاز) :

— شرط الدولة الاكثررعاية : الذى يرتب حقوقا كاملة لكافة الاطراف المتعاقدة بالاتفاق ، بالتطبيق الفورى لأية ميزة أوتنازل جمركي تقدمه احدى الدول لاى طرف آخر ، مع بعض الاستثناءات الخاصة بالتجمعات الاقليمية ،والمرونة الممنوحة للدول التي تعاني عجزاً موقتاً في ميزان المدفوعات ،بالاضافة الى المرونة التي منحت للدول النامية في مراحل لاحقة من اتفاقية الغات 1947 .

— المعاملة الوطنية : وذلك بالالتزام بعدم التفرقة في المعاملة بين السلع الوطنية والمستوردة ، حيث تقضي الاتفاقية بأنه بعد سداد الرسوم الجمركية تتمتع السلعة المستوردة من حيث القوانين والقواعد وفرض الضرائب والرسوم بمعاملة السلع الوطنية نفسها .

— التعرفة الجمركية كأسلوب لحماية الانتاج الوطني : وهو الاسلوب المشروع لحماية الصناعة الوطنية وفقا لظروف كل دولة ، بشرط احترام التزامات كل دولة .

— عدم اللجوء الى تقييد الواردات بحصص : فيما عدا الحالات الخاصة الواردة في نصوص الاتفاقية ، خاصة للدول النامية التي تعاني عجز ميزان المدفوعات ، وشرط ان يسمح باستيراد كميات تجارية ، وان يكون القيد معلوما وموقتا باستمرار العجز وتقره الاطراف المتعاقدة في الاتفاقية .

— استثني قطاع التجارة الدولية للمنسوجات من مبادىء الغات ، وذلك بموجب اتفاقية المنسوجات M F A. كما ان عددا من الاطراف المتعاقدة قد حصل على استثناءات بتراخيص WAIVERS في قطاع الزراعة .

وقد حدث تطوير تاريخي هام لاتفاقية الغات في الستينات ،عندما دعت الدول النامية الى عقد المؤتمر الدولي للتجارة والتنمية الذى ربط بين موضوعي التجارة والتنمية . ومن بين النتائج التي أسفر عنها طرح هذه الفكرة ، اضافة الفصل الرابع لاتفاقية الغات تحت عنوان « التجارة والتنمية » . كما أسفرت جولة مفاوضات طوكيوعن اتفاقية الاطار وتتضمن قاعدة التمكين . وبمقتضاها تتمكن الدول النامية من الحصول على مزايا لايتم تعميمها على باقي الدول الاعضاء في الغات ،كما تسمح من ناحية اخرى بتبادل المزايا فيما بينها دون تعميمها ايضا (1) .

2 — نبذة عن الاتفاقية الجديدة للغات:

ضمن نطاق المفاوضات التجارية الدولية ، عقد أعضاء اتفاقية الغات منذ انشائها وحتى عام 1994 ، سبع جولات ، وكانت آخرها جولة أوروغواى،التي انتهت باعلان مراكش في 1994/4/15 ، وأسفرت عن اتفاقية جديدة أصبحت سارية المفعول اعتبارا من بداية عام 1995،وتتضمن /28/ اتفاقية فرعية مع انشاء المنظمة العالمية للتجارة WTO .

وانتهى بذلك« الماراثون التفاوضي » الذى استمر نصف قرن ،وعطلته (في كثير من المراحل) خلافات بين اللاعبين حول المزايا والارباح واقتسام كعكه العالم النامي . وكان نصيب الامريكيين — في نهاية المطاف — هو الاكبر ،فكانت فرحتهم هي الاكبر ،وكان ان قدم المفاوض الاميركي الى الادارة الامريكية تقريرا جاء فيه : « لقد نجحنا في تحقيق 99٪ من اهدافنا »!!(2) .

ويعتبر كثير من الاقتصاديين ان المنظمة التي أنشئت بموجب الاتفاقية الجديدة ماهي الا اداة جديدة للعولمة التي هي الاسم الحركي للهيمنة ،وثالثة الاثافي التي ستكوّن مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي « مثلث الشيطان » الذي سيحكم الطوق حول عنق العالم النامي .

ولانّ العالم النامي هو الطرف الاضعف ، فسيكون (في لعبة تحرير التجارة الدولية) هو الطرف الخاسر .. فالذى يلعب مع الشيطان (كمايقال)هو الخاسر ،والذى يقتسم العسل مع الدب (كمايقول المثل الايطالي) تكون حصته قليلة .. فأفقر 20٪ من سكان العالم لاينالون (مثلا) 0ر9٪ فقط من التجارة العالمية ،و0ر2٪ فقط من الائتمانات التجارية العالمية ،و1ر3٪ فقط من الدخل العالمي(3) . ويقدران الزيادة المتوقعة في الناتج الاجمالي العالمي (نتيجة لتطبيق الاتفاقية الجديدة للغات) ستبلغ في عام 2005 حوالي 212مليار دولار ،منها 36مليار دولار فقط

(اى أقل من 17٪) لكل العالم النامي . فاذا استبعدت حصص عشر دول (هي الارجنتين ، البرازيل ، اندونيسيا ، ماليزيا ،الفيليبين ، تايلند ،هونغ كونغ ، سنغافورة ،كوريا الجنوبية وتايوان) ، فانه لايبقى لبقية العالم النامي بما فيه مجموعة الدول العربية الا حوالي 16/ مليار دولار(اى اقل من 8٪) !!! (انظر الجدول رقم /1/). وواضح ان نصيب العالم النامي لم يغطي سوى جزء قليل من العبء الذى سيولده « تحرير التجارة » على هذا العالم البائس ،من جراء زيادة اسعار السلع الزراعية (قدرت احدى الدراسات خسائر البلدان الاقل نموا LDC بسبب ارتفاع اسعار الحبوب فقط بحوالي 583مليون دولار سنويا بدءاً من عام 2000)[4] ،وزيادة كلفة الخدمات المختلفة التي ستقدمها الشركات متعددة الجنسية بالاسعار التي تفرضها هي بطبيعة الحال ، وتلك زيادة مفتوحة لايمكن تقدير قيمتها كما هو واضح . وهكذا يبقى العالم النامي ، وسيظل في النظام العالمي الجديد ،هو الخاسر دائما !!! لذلك ، فاننا سنركز في هذه الدراسة على الخسائر العربية أوالمنعكسات السلبية للاتفاقية على الزراعة العربية .

3 — تحرير السلع الزراعية ضمن الاتفاقية الجديدة للغات :

تضمنت الاتفاقية الجديدة للغات بنودا حول تحرير السلع الزراعية نورد فيمايلي أبرزمافيها (بايجاز) :

آ — استبدال نظام القيود الكمية بالقيود السعرية ، وبمعنى آخر : تحويل القيود غيرالجمركية (كمية — حصص — حظراستيراد) الى رسوم جمركية يتم تثبيتها أولا ثم تخفيضها ، مع قيام الدول المتقدمة بخفض هذه الرسوم بنسبة 36٪ خلال /6/سنوات . اما الدول النامية فقد حصلت على مهلة للتنفيذ مدتها/10/سنوات مع خفض الرسوم بنسبة 24٪ بدلا من 36٪ .

ب — فتح اسواق الدول الاعضاء امام الواردات الخاضعة حاليا لقيود غير جمركية ، وبحيث تصل نسبة هذه الواردات الى 3٪ (عام 1995م) ثم ترتفع الى5٪ (في عام 2000م) من متوسط الاستهلاك السنوى .

ج — خفض قيمة الدعم الممنوح لمنتجي السلع الزراعية بنسبة 20٪ على مدى /6/سنوات .

— خفض قيمة دعم التصدير للسلع الزراعية بنسبة 36٪ على مدى /6/سنوات مع خفض قيمة الصادرات المدعومة بنسبة 21٪ على مدى /6/سنوات .

د — تبني الدول الاعضاءلقواعد خاصة بالوقاية الصحية وحماية النباتات بشرط الاتتحول فيما بعد الى حماية [5] .

4 - المنعكسات السلبية للاتفاقية الجديدة على الزراعة العربية :

من الواضح ان للاتفاقية الجديدة للغات عدة منعكسات سلبية على الوطن العربي عامة ،والزراعة العربية (انتاجا وتجارة) خاصة ،ونبرز أهمها فيما يلي (بايجاز) :

آ - زيادة قيمة الواردات الزراعية : اذ يقدر ان اسعار المنتجات الزراعية سترتفع ، نتيجة انخفاض الدعم الزراعي ، بنسبة تتراوح بين 24 - 33٪ عن متوسط الفترة 84 - 1986 . وتقدر الدراسات ان الزيادة في قيمة واردات السلع الغذائية العربية ،خلال سنوات الفترة 1995 - 2000 مثلا ،وفيما يتعلق بثمانية سلع رئيسية فقط ، ستبلغ حوالي 820 مليون دولار سنويا . (انظر الجدول رقم /2/).

ب - تناقص الرفاهة الاجتماعية للمنتجين والمستهلكين : يقصد بالرفاهة الاجتماعية مجموع فائض المستهلك (وهو التغير في الدخل اللازم لاعادة الفرد الى مستوى المعيشة السابق على تغير معين في السعر) ، وفائض المنتج (وهو التغير في ارباح المنشأة الناجم عن تغير سعري معين)،والتغير في الايرادات الحكومية من التعريفة الجمركية وايرادات الضرائب . وتقدر احدى الدراسات ان الوطن العربي سيمنى بخسارة في الرفاهة (نتيجة زيادة اسعار الواردات من السلع الغذائية الثماني الرئيسية) ، خلال السنوات 1995 - 2000 مثلا ،قدرها 468 مليون دولار سنويا. (انظر الجدول رقم /2/). وتقدر دراسة اخرى ان مبلغ الخسارة سيتراوح (حسب درجات وانواع تحرير التجارة العالمية) بين 291 - 948 مليون دولار سنويا (انظر الجدول رقم /3/).

ج - خسارة في حصيلة النقد الاجنبي : يقدر ان الوطن العربي سيخسر،من جراء تحرير التجارة العالمية في مجال السلع الزراعية، حوالي 664مليون دولار سنويا. ويعود اكثر من نصف هذا المبلغ الى ارتفاع قيمة واردات الدول العربية من القمح . وتبلغ نسبة الخسارة الناجمة عن تحرير تجارة ثلاث سلع غذائية (هي القمح والارز والسكر) اكثر من 80٪ من مجموع تلك الخسارة . (انظر الجدول رقم /4/).

د - زيادة كلفة تطوير التقانة (التكنولوجيا) الزراعية : ويرجع ذلك الى النصوص الخاصة بحماية الملكية الفكرية في الاتفاقية الجديدة ،واطلاق يد الشركات متعددة الجنسية في تحديد كلفة الخدمات التي تقدمها الى العالم النامي .

هـ - سيطرة الشركات متعددة الجنسية التي تقدم الخدمات التجارية :

وذلك لقلة قدرات العالم النامي على التنافس مع تلك الشركات العملاقة ،والتي ستفتح امامها كل الابواب وتعامل كما تعامل الشركات الوطنية ، أوربما تعامل معاملة أفضل!

و — تعرض صادرات العالم النامي للايقاف أو الاعادة الى المصدر: وذلك اما بحجة الاغراق (والاغراق باللغة التجارية يعني ادخال سلعة ما الى بلد ما لبيعها بأقل من قيمتها العادية في السوق المحلية للبلد المصدر ، مع اضافة مبلغ معقول مقابل تكاليف النقل والشحن والتسويق والمصاريف الاخرى)[7] أو بحجة مخالفة المواصفات القياسية ، اوربما بأية حجة أخرى معقولة أوغير معقولة ، مشروعة أوغيرمشروعة.

ز — مصادرة القرار الوطني : اذ ان أخطر ماجاءت به الاتفاقية الجديدة ،هو الزام الدول الموقعة على الاتفاقية بتعديل قوانينها الداخلية بما يتفق مع الاحكام التي تتضمنها الاتفاقية . ولايخفى مالذلك من أثر مدمر للسيادة والادارة الوطنية .

ويقول الخبير في القانون التجارى ، الدكتور هاني دويدار : « اذا أخذنا في الاعتبار الطور الراهن لحركة رأس المال العالمي ،نجده يسعى الى ازالة جميع العوائق التي قد تعترض حركته . وليس راس المال العالمي تصويرا مجردا، بل هو واقع تشهد على وجوده عدة شواهد .. فمن الوجهة الاقتصادية ، تتمثل حركة رأس المال العالمي في نشاط الشركات دولية النشاط ، أو ماتعرف اصطلاحا بالشركات متعددة الجنسيات . ومن الوجهة السياسية ، يوجد موءتمر الدول الصناعية الكبرى السبع (وقد اصبحت ثماني دول موءخرا) التي تقف من خلف الشركات دولية النشاط ، وترسم اطار مساندتها لها في سوق المنافسة التي تعيشها فيما بينها ، وكثيرا ماتتجلى مواقف تلك الدول في القرارات الصادرة عن أجهزة منظمة الامم المتحدة وعلى الاخص وعند اللزوم مجلس الامن . ويضاف الى ذلك ان هناك موءسسات تلعب دورها في ترشيد حركة رأس المال العالمي وازالة العوائق من امامها ، منها الموءسسات المالية كالبنك والصندوق الدوليين ، ومنها الوكالات المتخصصة التابعة لمنظمة الامم المتحدة والتي تتولى بصفة اساسية جمع المعلومات عن دول العالم الثالث .

ويضيف الدكتور دويدار أنه « في هذا السياق ، وبعد ان مرت حركة راس المال العالمي بأطوارها المختلفة (من الاستعمار والاحتلال العسكرى ، الى فرض شروط المبادلات السلعية في السوق العالمية ،الى الاستثمار المباشر من خلال الشركات الوليدة عن الشركات دولية النشاط ، الى ضمان التبعية الاقتصادية الدولية بواسطة صفقات نقل التكنولوجيا وماتفرضه فيها الشركات دولية النشاط من شروط تقييدية) ، تتجلى حركة رأس المال العالمي في ازالة جميع العوائق من كل نوع ، الخارجية منها والداخلية ، التي قد تعترضها .واذ حاولت بعض الدول النامية ، وفي مقدمتها دول امريكا اللاتينية ، استخدام القوانين الوطنية سلاحا لمقاومة هذا التوجه ،كان الرد هو استخدام اتفاقية الجات الجديدة من اجل غل يد الدول النامية عن اعاقة حركة راس المال العالمي بواسطة قوانينها الوطنية . وتأتي خطورة هذا النهج ليس فقط من ان الدول المهيمنة على مقاليد السياسة الدولية تملي ارادتها على مختلف الدول

الاخرى ، وانما تأتي من مآل هذا النهج الى شل كل فعالية للدول الخاضعة لارادات الدول المهيمنة، وقد يصل الامر الى تهديد كيان تلك الدول ، وبالتالي تهديد وجودها »[8] . ولاشك انه لامر ذو مغزى خطير ، ماجاء موخراً في تصريح أدلى به مسوءول عربي لاحدى المجلات في بلده قائلا :((شكلت وزارة العدل لجنة من /15/ مستشاراً وخبيراً ، لمراجعة قوانين الاستثمار حتى تتلائم مع اتفاقية الجات))[9] !!!

وبالاضافة الى ذلك كله ، يخشى ان تتعرض قوانين المقاطعة العربية للكيان الصهيوني الى الالغاء بمجرد انضمام الكيان الصهيوني الى اتفاقية الغات الجديدة ، وقد دعا مندوب الكيان الصهيوني (على هامش اجتماع مراكش عام 1994 المنوه به سابقا) الى انشاء « سوق مشتركة » في منطقة الشرق الاوسط . وليس خافيا مالهذا الامر من انعكاسات سلبية على القدرة التنافسية العربية في مجال التجارة الزراعية [10] ، ومن انعكاسات سلبية اخرى على الوطن العربي في كافة المجالات الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية . فليست تلك « السوق الشرق أوسطية » ، والموءتمرات الاقتصادية متعددة الاطراف التي تمهد لها ، إلا وسيلة لادماج الكيان الصهيوني في المنطقة العربية ، وشرعنة السيطرة الامريكية والصهيونية على المنطقة العربية .

5 — المقترحات :

تمثل الاتفاقية الجديدة حول التجارة العالمية وانشاء المنظمة العالمية للتجارة تحديا للأمة العربية كبيراً وغير مسبوق . وهذا مايفرض التحرك بجدية على اكثر من صعيد ..

آ — فعلى صعيد الدولة الوطنية :

لابد من وضع الخطط والبرامج والسياسات التي تكفل تحقيق هدفين متكاملين ، وهما :

* زيادة الانتاج كماً وكيفاً : وبالتالي تقوية مركز العرب في الاسواق والمحافل الدولية ، اقتصادياً وسياسياً . وهنا لابد من التركيز على التنمية الزراعية الرأسية (اى زيادة الانتاجية) ، لاعلى التنمية الزراعية الافقية (أى زيادة الوحدات الانتاجية) ، لان التنمية الاولى أقل كلفة ، واسرع اثماراً ، وأجدى فنياً واقتصادياً وبيئياً وثقافياً في الظروف العربية ، ولابد ، كذلك ، من أن تقوم تلك التنمية على المشاركة الشعبية الحقيقية ، والاعتماد القومي على الذات ، والحفاظ

على التوازن البيئي ، والتوزيع العادل لثمار التنمية ،ومع التركيز على النظام التعاوني في كافة المجالات .

* ترشيد الاستهلاك كماً وكيفاً : فان تتخلى عن شهوة من شهواتك (بتقليل كمية الاستهلاك) ، يعني ان تدمر سلاحا من اسلحة العدو . وان نجعل الاستهلاك منسجما مع نمط الانتاج (بأن نستهلك الانواع التي ننتجها ونستغني عن الاستيراد) ، يعني ان نزيد الجدوى الاقتصادية للوحدات الانتاجية الوطنية ونبعد عن الوطن خطر التبعية .

ب — وعلى صعيد الوطن العربي :

لابد من تفعيل ماعقد في مجال التعاون العربي من اتفاقيات ومعاهدات مضت عليها عشرات السنين دون تنفيذ .. فأفضل الجديد (كما يقول مثل روسي) هو القديم المنسي ، والامن الغذائي العربي يكون قوميا أولايكون . ومن أبرز مجالات التعاون العربي المطلوب : زيادة فعالية الاستثمار الزراعي العربي المشترك ، وتنشيط التجارة الزراعية البينية العربية ،واقامة مخزون استراتيجي عربي من الغذاء (11) .

ج — وعلى صعيد العالم النامي :

لابد من تعاون العرب مع بقية دول وتكتلات العالم النامي ،من اجل اقامة نظام للتبادل التجاري خاص بالعالم النامي ، ويكون رداً على المنظمة العالمية للتجارة ، التي ستكرس هيمنة الدول الغنية واحتكاراتها ونهبها المبرمج للعالم النامي . وسيكون اتباع ((مبدأ المقايضة)) عاملا اساسيا في نجاح النظام المطلوب .

اخيرا ... نحن ندرك تماما ان مانطرحه ليس — في معظمه — أمراً جديداً يطرح لاول مرة ، ولكن هناك أدوية طال اهمالها والمرض متفاقم ، وأسلحة تراكم الصدأ عليها والخطر يتعاظم . والامل معقود — بالدرجة الاولى — على التحرك السريع والجاد لمنظمات المجتمع المدني ،من جمعيات وتعاونيات ونقابات واتحادات . وبدون ذلك التحرك ، سيظل العرب ينحدرون الى اسفل الهاوية بصورة منهجية !!! ...

الجدول رقم /1/ توزيع الزيادة المتوقعة في الناتج الاجمالي العالمي
بدءاً من تاريخ الوصول الى مرحلة التحرير الكامل للتجارة
(القيم بملايين الدولارات)

الـــــــدول	مقدار الزيادة	نسبة الزيادة
1 ـ الدول الصناعية :	138ر9	65ر52٪
ـ السوق الاوروبية المشتركة	61ر3	28ر91٪
ـ الولايات المتحدة الامريكية	36ر4	17ر17٪
ـ اليابـــان	27ر0	12ر72٪
ـ دول اوربا الحرة	8ر1	3ر82٪
ـ كندا واستراليا ونيوزيلندا	6ر1	2ر90٪
2 ـ الدول الاشتراكية والاتحاد السوفييتي (سابقـــا) والصين وكوبا ومنغوليا	37ر4	17ر6٪
3 ـ الدول النامية :	35ر7	16ر84٪
ـ الارجنتين ،البرازيل اندونيسيا ،ماليزيا ، الفليبين ،وتايلاند	12ر2	5ر75٪
ـ هونغ كونغ ،سنغافورة، تايوان وكوريا الجنوبية	7ر1	3ر35٪
ـ بقية الدول النامية بما فيها مجموعة الدول العربية	16ر4	7ر74٪
المجموع	212	100

المصدر: الدكتور عدنان شومان ، اتفاقيات الجات الدولية (الرابحون دوما والخاسرون دوما) دار المستقبل ، دمشق 1996، الجدول رقم (9) ، ص 128 .

الجدول رقم /2/ – التغيرات السنوية المتوقعة في اسعار وقيمة واردات السلع الغذائية العربية وفي الخسارة في الرفاهة خلال فترة السنوات الخمس الاولى من تطبيق اتفاقيات الجات 1995 – 2000

بملايين الدولارات

السلع	معدل الزيادة السنوية في السعر العالمي	قيمة الزيادة السنوية في الواردات	الخسارة في قيمة الرفاهة
1 – القمح	5ر4٪	298	180
2 – السكر الخام	3ر4٪	93	55
3 – اللحوم الحمراء	3ر8٪	101	36
4 – الدواجن	2ر7٪	24	16
5 – الزيوت النباتية	4ر6٪	94	65
6 – الزبدة	7ر2٪	92	47
7 – الاجبان	5ر4٪	62	30
8 – الحليب المجفف	7ر7٪	56	39
المجموع	—	820	468

المصدر : الدكتور عدنان شومان ، اتفاقيات الجات الدولية (الرابحون دوما والخاسرون دوما) ، دار المستقبل ، دمشق 1996 ، الجدول رقم /13/، ص 148

الجدول رقم/3/ — المتغيرات في الرفاه الاجتماعي للدول العربية
في ظل مشاهدمختلفة لتحريرالتجارة الزراعية العالمية

(القيم بملايين الدولارات)

الدول	المشهد الاول(1)	المشهد الثاني(2)	المشهد الثالث(3)	المشهد الرابع(4)
الجزائر	— 118ر0	— 43ر0	— 48ر0	— 93ر0
جيبوتي	— 3ر6	— 1ر5	— 0ر8	— 2ر5
مصر	— 236ر0	— 105ر0	— 123ر0	— 32ر0
ليبيا	— 31ر6	— 14ر3	— 13ر6	— 6ر5
موريتانيا	— 11ر4	— 4ر6	— 3ر3	— 1ر7
المغرب	— 68ر0	— 25ر0	— 32ر0	— 24ر0
الصومال	— 13ر6	— 5ر4	— 31ر8	— 1ر8
السودان	— 14ر6	— 4ر1	— 3ر8	— 12ر1
تونس	— 32ر8	— 14ر1	— 6ر6	— 12ر3
البحرين	— 4ر2	— 2ر6	— 1ر7	— 1ر7
اليمن(ج)	— 10ر7	— 4ر1	— 3ر8	— 2ر2
العراق	— 135ر0	— 69ر0	— 59ر0	— 24ر0
الاردن	— 20ر6	— 9ر5	— 8ر7	— 4ر0
الكويت	— 16ر7	— 8ر5	— 5ر7	— 8ر1
لبنان	— 21ر3	— 10ر7	— 9ر5	— 12ر5
عمان	— 10ر0	— 4ر3	— 2ر8	— 3ر1
قطر	— 3ر4	— 1ر7	— 1ر3	— 0ر7
السعودية	— 107ر0	— 50ر0	— 31ر0	— 31ر0
سوريا	— 48ر3	— 18ر9	— 16ر4	— 7ر1
الامارات	— 20ر0	— 8ر6	— 5ر7	— 4ر1
اليمن (ش)	— 21ر7	—	— 8ر6	— 6ر3
المجموع	— 947ر9	— 404ر9	— 417ر1	— 290ر7

(1) تحريركامل . (2) 20/ تخفيض في دعم سعرالمنتج ، (3) الغاء دعم الصادر ،
(4) 10/ زيادة في الواردات .

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة الاثار المتوقعة لتحريرالتجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ،الخرطوم — مارس (اذار) 1994،الجدول /7—9) ، — ص 244 و 245

الجدول رقم /4/ - التغيرات المتوقعة في حصيلة الدول العربية
من النقد الاجنبي نتيجة التحرير الكامل للتجارة العالمية في السلع الزراعية
مليون دولار (بأسعار 85 — 1987)

الدول	القمح	الذرة الشامية	الارز	الذرة الرفيعة	اللحوم الحمراء	السكر	فول الصويا	الشاى	البن	الفول السوداني	التبغ	القطن	اجمالي الدولة
الجزائر	—56ر7	— 4ر0	—1ر4	0ر0	—1ر9	—15ر9	0ر0	— 2ر0	—9ر7	0ر0	— 1ر3	0ر0	— 91ر1
جيبوتي	—3ر0	0ر0	—1ر5	0ر0	0ر0	— 8ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	— 2ر6
مصر	—122ر5	— 15ر9	4ر9	0ر0	—13ر6	— 19ر2	— 0ر1	— 1ر2	— 6ر0	0ر0	3ر3	0ر2	— 171ر3
ليبيا	—11ر8	—0ر8	— 3ر6	0ر0	—1ر5	—3ر8	0ر0	—0ر2	—0ر3	0 ر0	0ر0	0ر0	— 22ر0
موريتانيا	— 2ر4	0ر0	— 1ر5	—0ر1	0ر0	—0ر9	0ر0	—0ر14	0ر0	0ر0	0ر1	0ر0	—8ر7
المغرب	—39ر9	—1ر7	—0ر8	0ر0	—0ر4	—7ر3	—0ر1	—0ر6	— 1ر6	0ر0	—0ر4	0ر0	—52ر8
الصومال	—3ر1	—1ر1	—5ر1	0ر0	0ر0	—0ر7	0ر0	0ر0	—0ر1	0ر0	0ر0	0ر0	—10ر1
السودان	—7ر9	0ر0	—1ر5	3ر7	0ر0	—3ر2	0ر0	—0ر4	—0ر5	0ر0	0ر0	—0ر1	—9ر7
تونس	—13ر9	—0ر3	—0ر3	0ر0	—1ر3	—4ر3	0ر0	—0ر3	—0ر7	0ر0	—0ر4	0ر0	—21ر5
البحرين	—0ر3	—0ر1	—0ر6	0 ر0	—0ر3	—0ر1	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	—2ر0
اليمن(ج)	—3ر8	0ر0	—2ر9	0ر0	0ر0	—1ر1	0ر0	—0ر1	—0ر1	0ر0	0ر1	0ر0	—8ر0
العراق	—38ر3	—1ر0	—26ر9	0ر0	—12ر6	—4ر3	0ر0	—1ر0	—0ر1	0ر0	—0ر2	0ر0	—84ر4
الاردن	—6ر8	—0ر6	—2ر8	0ر0	—1ر0	—2ر1	0ر0	—0ر1	—0ر1	0ر0	0ر0	0ر0	—13ر5
الكويت	0ر0	—0ر8	—3ر5	0ر0	—0ر2	—1ر2	0ر0	—0ر1	—0ر2	0ر0	0ر0	0ر0	—6ر0
لبنان	—6ر7	—1ر4	—1ر5	0ر0	—1ر8	—2ر1	—0ر2	—0ر1	—0ر4	0ر0	0ر2	0ر0	—14ر0
عمان	—1ر4	—0ر1	—4ر6	0ر0	—0ر1	—0ر6	0ر0	0ر0	—0ر3	0ر0	0ر0	0ر0	—7ر1
قطر	—0ر8	0ر0	—1ر2	0ر0	—0ر1	—0ر3	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	0ر0	—2ر4
السعودية	—13ر3	—8ر5	—30ر4	0ر0	—5ر5	—12ر4	—0ر2	—0ر5	—1ر3	0ر0	—0ر3	0ر0	—71ر4
سوريا	—15ر2	—2ر5	—7ر9	0ر0	—1ر0	—8ر7	0ر0	—0ر4	—1ر0	0ر0	0ر0	0ر0	—36ر7
الامارات	—3ر0	—0ر2	—5ر3	0ر0	—0ر5	—1ر9	0ر0	0ر1	—0ر3	0ر0	0ر0	0ر0	—11ر1
اليمن(ش)	—10ر2	0ر0	—2ر2	0ر0	—0ر1	—3ر9	0ر0	—0ر1	0ر0	0ر0	—0ر5	—0ر1	—17ر1
اجمالي السلعة	—357ر2	—39ر0	—104ر1	3ر6	—42ر5	—94ر8	—0ر6	—5ر3	—17ر2	0ر0	—6ر4	0ر0	—663ر5

المصدر : المنظمة العربية للتنمية الزراعية ،دراسة الاثار المتوقعة لتحرير التجارة الزراعية الدولية على الزراعة العربية ، الخرطوم ، مارس (اذار) 1994 ،الجدول /7 — 11/،ص 251و252

الهوامش والمراجـــع :

(1) عن : الدكتور فلاح سعيد جبير ، اتفاقيات الغات ونظام الايزو 9000 — 9004 وأثرهما على الامن الغذائي والصناعات الغذائية في الوطن العربي ، الاتحـــاد العربي للصناعات الغذائية ودار الجفان والجابي للطباعة والنشر ، ليماسول 1996، الطبعة الاولى ، ص ص 133 — 134

(2) الدكتور فخري شوشه ، في : هدى العبود ، الغات وموقف صعب للمنتـــج والمستهلك العربي ، جريدة « تشرين » — دمشق ، 1996/9/21.

(3) برنامج الامم المتحدة الانمائي ، تقرير التنمية البشرية لعام 1993 ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت 1993 . الجدول 2 — 1، ص 27

(4) الدكتور عدنان شومان ، اتفاقيات الجات الدولية .. الرابحون دومـــا والخاسرون دوما ، دار المستقبل ، دمشق 1996، ص 130. وقد حددت الدول الاقل نمواً بالتي يقل فيها دخل الفرد في المتوسط عن الف دولار سنويا .
(عن : د . جبير ، اتفاقيات الغات ..... ، المرجع الاسبق ، ص 162) .

(5) عن : د. جبير ، اتفاقيات الغات ....، المرجع الاسبق ، ص 161 .

(6) د. شومان ، اتفاقيات الجهات الدولية ... ، المرجع الاسبق ، ص 130

(7) د. شومان ، المرجع السابق ، ص 71 .

(8) الدكتور هانى ويدار ، الجات تصادر القرار الوطني ، جريدة « العربي » — القاهرة ، العدد 100، الاثنين 1995/5/29.

(9) عن : مجلة « روز اليوسف » — القاهرة ، العدد 3577، 1996/12/30، ص 72 .

(10) مي دمشقية فرحات ، نظرة أولية في الانعكاسات المحتملة لاتفاقيـــة الجات على تجارة السلع الزراعية العربية ، من أعمال الندوة القومية حول تنميـــة التبادل التجاري الزراعي بين الاقطار العربية ، المنامة — البحرين ، 25—1994/4/27.

(11) انظر تفصيلات ذلك في : الدكتور يحيى بكور ، مجالات التعاون الزراعي العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ، من اعمال المؤتمر الاول للجمعية العربيـــة للعلوم الاقتصادية والاجتماعية الزراعية حول الامن الغذائي العربي في ظل المتغيرات الاقليمية والدولية ، بيروت ، 9 — 1994/11/11 .

— ..... —

....

...